

دور الجامعة في تنمية المجتمع.

د. عبد الرزاق سيب_ جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.

د. فاطمة بور-جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس.

مقدمة:

الجامعة من المؤسسات المهمة في المجتمع والتي يعول عليها في عملية التنمية، لأنها الوعاء الذي يأطر ويكون الكوادر المستقبلية لأي دولة، فدور الجامعة لا يقتصر فقط على منح الشهادات العليا والقيام بعملية التدريس بل يتعدى ذلك.

- فما دور الجامعة؟؟

- وكيف تسهم في عملية التنمية؟؟

- وما هي أهم التحديات التي تواجهها في ذلك؟؟

وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات فلا بد من الوقوف عند بعض المفاهيم أهمها:

1 - **مفهوم الدور**: يعرف الدور بأنه " مجموعة الحقوق والواجبات المرتبطة

بوضع اجتماعي محدد"، وكما يعرف بأنه " سلوك متوقع من فرد يشغل مركزاً اجتماعياً معيناً "⁽¹⁾، وتعرف الدور كذلك بأنه " ما تقوم به الجامعة بالفعل لتنمية المجتمع وما ينبغي أن تقوم به الجامعة للارتقاء بالمجتمع وتنميته "⁽²⁾

2 - **مفهوم الجامعة**: تعرف الجامعة بأنها " مؤسسة للتعليم العالي تتكون

من عدة كليات ، تنظم دراسات في مختلف المجالات ، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة "⁽³⁾، وكما يعرفها البعض الآخر بأنها " مؤسسة للتعليم العالي حيث ينتظر أن يتم فيها شكل من البحث وهي تمنح درجاتها مثل الدرجة الأولى والدرجات العليا، بعض

المؤسسات التي في مكانتها الجامعية ، وتعرف بالكليات أو المعاهد " (4) وتعرف كذلك بأنها "مؤسسة للتعليم العالي ، تضم عادة كليات تقدم دراسات في مجالات العلوم والإنسانيات وكليات ومعاهد مهنية وأخرى للدراسات العليا وتمنح جامعية في مختلف المجالات".

3 - **مفهوم البحث العلمي:** عند النظر إلى تطور مسيرة البحث العلمي نجد أن طرق البحث العلمي عبر التاريخ لم تبدأ عملية منظمة، بل مرت بمراحل متعددة شملت مرحلة التجريب والخطأ، ومرحلة الاعتماد على خبرات العارفين والخبراء، ثم مرحلة الحوار والجدل ومرحلة الاستقراء والاستنباط، إلى أن تم التوصل إلى الطريقة العلمية في البحث، التي تعتمد على تحديد المشكلة وبلورة التساؤلات والفرضيات، وجمع المعلومات والمعالجات الإحصائية المختلفة، والتحليل وتفسير النتائج النهائية.

وقد عرف البحث العلمي على أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى "مشكلة البحث"، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بهدف الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث". (4)

4 - **مفهوم التنمية وأبعادها:** تعرف التنمية بمفهومها العام بأنها "عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه" ، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمرات

مشاريع التنمية وبرامجها ، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها⁽⁵⁾.

5 - مفهوم تنمية المجتمع: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية

في القرن الحادي والعشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن-في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم ، وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material

Progress، أو التقدم الاقتصادي. Economic Progress.

خلاصة القول تعرف تنمية المجتمع بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة."⁽⁶⁾

6 - مفهوم التنمية الاقتصادية: هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية

منها أن التنمية الاقتصادية عبارة عن "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"⁽⁷⁾.

7 - مفهوم التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية بأنها " وسيلة

ومنهجاً يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية (ريفية وحضرية) مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها"⁽⁸⁾

➤ وظائف الجامعة الحديثة:

تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها ، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية ، وهي نقل المعرفة من خلال التعليم ، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي ، وتنمية المجتمع ، ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى ، بل توجد صلة وثيقة بينهم ، فالعملية التعليمية تعد مجالاً خصباً لإثراء البحث ، وهي في نفس الوقت تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسؤولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع ، بينما يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية من ناحية ويسعى إلى الإسهام في تنمية المجتمع وحل مشكلاته من ناحية أخرى ،

ومن ثم توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعتبرهما إعداداً للعمل ، وبدلاً من مفهوم الجامعة المنعزلة عن المجتمع تطرح مفهوم الجامعة في تنمية المجتمع.

أولاً : التعليم: إن التعليم أصبح أداة رئيسية للحركة من الفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة التي يتسم بها العالم المعاصر، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع ومن ثم أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتنقيف لأبنائها وما حققته من خطط وبرامج تعليمية تساعدها في النمو الاقتصادي، والاجتماعي ، والثقافي ، وبناء على ذلك فقد أيقنت كثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعي بصفة خاصة ، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم ، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة.

ثانياً : البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية ، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية ، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات ، وتعتبر الجامعات معقلاً للعمل والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية من جهة ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى⁽⁹⁾، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة ، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير

المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل، كما أن الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفا أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية وأن نتائج البحوث العلمية قادرة على تنفيذ أهداف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقويم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية ، ولقد أنشأت الجامعات في الدول المتقدمة المراكز البحثية المتخصصة والمختبرات الوطنية ذات الأهداف المحددة وفقاً لتوجهاتها واهتماماتها لتحتوي كل نشاط الجامعات البحثي وتمثل بيت الخبرة الجامعي الذي يستمد منه صانعوا القرار معلوماتهم لحل المشكلات، كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في تكوين خطط بحثية تستقطب لها العلماء الزائرون والباحثون المتفرغون وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين، وطلبة الدراسات العليا، ويكون كل مركز متعدد المجالات البحثية أو يكون متخصصاً في نوع محدد من البحوث في قطاع معين حسب الأولويات الوطنية، وهذه المراكز تكون مزودة بالتجهيزات المتطورة والخدمات اللازمة للبحث، وتكون قادرة على تنفيذ نتائج البحوث في وحدات ريادية، وأن تلعب دور المراكز الصناعية للبحوث المنجزة.

يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشأ الرقي والتقدم، مما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعمامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها

لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة. ومن هذا المنطلق، فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة، ولا عجب في ذلك فالبحث العلمي يعد إحدى أهم وظائف الجامعات الأساسية، فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون، وليس مركزا للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع، وتعد البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم تصنيف الجامعات محليا وإقليميا ودوليا، وباتت تشكل هذه البحوث مصدرا ماليا مهما لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، أو العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات للإسهام بحل المعضلات العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعيينها على تحسين جودة منتجاتها وتحسين فرص تسويقها في الأسواق المحلية والدولية. ويلاحظ أنه كلما تميزت الجامعة ببحوثها العلمية، كلما تحسنت فرص حصولها على الإسناد المالي الحكومي، وإسناد مؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن جذبها للباحثين المجيدين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية من داخل بلدانها أو من البلدان الأخرى، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تطوير برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية المختلفة. وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءا أساسيا من مهام أعضاء الهيئات التدريسية وشرطا أساسيا لترقيتهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة. لذا يبذل أعضاء

الهيئات التدريسية الجامعية قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية الرصينة والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة والانتشار الواسع بين الباحثين في جامعات العالم المختلفة، ففي اليابان مثلا يخصص أعضاء الهيئة التدريسية في المعدل ما لا يقل عن نصف ساعات عملهم الجامعي للبحث العلمي، ذلك أن استمرارهم بعملهم الجامعي مرهون بنتائجهم البحثي بالدرجة الأساس. ويقدر عدد العاملين في البحث والتطوير في الجامعات اليابانية على سبيل المثال نحو (79000) باحثا، ويبلغ عددهم في الجامعات الأمريكية نحو (92000) باحثا، ولا يختلف الحال كثيرا في معظم الدول الصناعية الكبرى، وهذه قوة عمل بحثية هائلة يتم توظيفها لأغراض التنمية المختلفة. تختلف البحوث الجامعية عن البحوث التي تنجزها المؤسسات الأخرى، فهي فضلا عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حل المعضلات وتطوير المنتجات، تسهم كذلك ببناء القدرات العلمية للشباب وتكون أجيال من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا التي تنفذها الجامعات في التخصصات العلمية المختلفة، ذلك أن برامج الدراسات العليا هي الوسادة التي يتكئ عليها البحث العلمي، إذ لا يمكن تصور جامعة يمكن أن تنجز بحوثا علمية ذات أهمية ما لم يكن لديها برامج دراسات عليا رصينة ومتقدمة لاسيما برامج دراسات الدكتوراه. ونظرا لأهمية برامج الدراسات العليا بعامة، وبرامج دراسات الدكتوراه بخاصة، في منظومة البحث العلمي، لذا تقوم مجالس البحث العلمي في البلدان المتقدمة بفحوصات دورية منتظمة لهذه البرامج للوقوف على مدى رصانتها وتلبيتها لحاجات مجتمعاتها بتوفير الكوادر البحثية من جهة، وإنجاز بحوث علمية رصينة ذات قيمة مضافة.

ثالثاً: تنمية المجتمع:

—تتعدد أنماط ومجالات تنمية المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد حاجات ومشكلات المجتمع ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات ، كما تتعدد هذه المجالات كذلك بتعدد الجامعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية ، والصناعية والزراعية ، وغيرها ، كما أن بعض هذه الخدمات تقدمها الجامعات على مستوى المجتمع المحلي ، وبعضها على مستوى قومي.

➤ أسباب وعوامل اهتمام الجامعة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من المتغيرات الأساسية والتي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو إلى الحد الذي جعل عالم اليوم “عالم جديد” يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة.

وتقع على الجامعات مسؤولية التصدي لتلك المتغيرات والمساهمة في وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا في المجتمع، والتي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التفاعل مع هذه المتغيرات سواء حاضراً أو مستقبلاً، كما أنه لم يعد دور الجامعة مقتصرًا على مواجهة التحديات والمتغيرات الآنية فقط، بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بها في المستقبل واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها، وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرامجها، وإسداد النصح بخصوص كيفية تفادي هذه المشكلات.

➤ ومن أهم هذه المتغيرات هي:

1) التوجه نحو مجتمع المعرفة:

أول هذه المتغيرات العالمية وأخطرها ظاهرة "تفجر المعرفة" فقد بات معلوماً لدى جميع العاملين في حقل المعرفة ، أن القرن العشرين قد شهد تطوراً في المعرفة كماً وكيفاً ، جعله بالقياس إلى حجم ونوع المعرفة البشرية عبر القرون السابقة عصر المعرفة ، وقد ترتب على ثورة المعرفة وتدفقها بقوة أن صارت المعرفة تجارة لها عائدها، ومردودها العالي)، حيث إن التنمية وزيادة الإنتاج ، أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية، كالأرض ورأس المال، ووفرة الثروات الطبيعية حتى وفرة القوى العاملة، والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات، تكلفة عوامل الإنتاج المادية السابقة كلها في صناعة السلع، والخدمات كما أن قيمتها المضافة، تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوامل الإنتاج الأخرى ، ومن هنا تغدو المعرفة في العصر قوة ، والقوة أيضاً معرفة.

2) ثورة الاتصالات:

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرار في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الحاسب الآلي، واستخدام تكنولوجيا الاتصال، لمساندة مؤسسات المعلومات، ودفع خدماتها لتصل عبر القارات.

3) التزايد السكاني السريع:

يعد تحدي الانفجار السكاني من أخطر التحديات التي تواجه العالم ، حيث أن معدل الزيادة السكانية في زيادة مضطردة، وأن عدد سكان العالم يتضاعف على

فترات تقل مساحتها من جيل إلى جيل كما يصاحب زيادة السكان ونموها المستمر، وزيادة الطلب على التعليم الجامعي، وتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر، وقد أدى زيادة الطلب على التعليم الجامعي، إن اضطرت كثير من الجامعات إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، تفوق الإمكانيات المتاحة مما ألقى عليها مسؤوليات وأعباء جديدة أهمها ضرورة إعداد برامج متنوعة مثل التعليم المبرمج، والتعليم بالمراسلة، والتعليم المفتوح كما فرض عليها استخدام كثير من الوسائل التعليمية المصاحب لهذه البرامج، مثل الحقائب التعليمية، والإذاعة والتلفزيون، والحاسب الآلي، والفيديو، وهي من أساليب تنفيذ برامج خدمة، وتنمية المجتمع، والتعليم المستمر.

4) الثورة العلمية والتكنولوجية:

يشكل العلم والتكنولوجيا في تطوراتهما المتلاحقة، وعلاقتهما المعقدة مع التنمية تحدياً للدول عامة، والدول النامية خاصة، والتحدي الذي تواجهه الدول النامية، هو حتمية التحول إلى مجتمعات يترابط فيها ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية بحيث تكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فاعل للتطور الاقتصادية، والاجتماعي، وبما أن العصر الحالي مرتبط بالعلم والتكنولوجيا في الأساس فسوف يصبح المجتمع الذي تزداد فيه نسب المزودين بالعلم والتكنولوجيا هو المجتمع المستوعب لمتغيرات العصر، ويكون بالتالي مجتمعاً متقدماً بجامعات متقدمة، حيث إن المصدر الأساسي لفهم واستيعاب العلم والتكنولوجيا هو الجامعة المتقدمة.

5) العولمة:

لقد ترتب على تلك المتغيرات السابقة، نشأة ظاهرة العولمة والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار، لاغية بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال، والتخفيف من قيود الوقت

والزمان، وكانت المحصلة الرئيسية لظاهرة العولمة، أن مفاهيم ونظم وأساليب التفاعل مع مختلف مجالات الحياة، التي سادت عصر ما قبل العولمة لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد.

وإذا كانت الجامعة قد قامت بأدوارها ومسئولياتها خلال القرن العشرين بدرجة كبيرة فإنها تواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسئوليات وأدوار أكثر تقدماً وتعقيداً، باعتبارها المؤسسة المجتمعية الأولى التي تساعد المجتمع على أن يتبوأ موقعاً استراتيجياً على خريطة العولمة التي لن تتمتع إلا لمجتمعات المبدعين والمتعلمين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة، وأن تتولى مسئولية قيادته لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات.

➤ دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تتعدد أنماط ومجالات تنمية المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد مشكلات المجتمع ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات، كما تتعدد هذه المجالات كذلك بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، ويبقى المجال مفتوحاً لطرح جوانب أخرى يمكن أن تدرج، فالجبال ديناميكي متجدد يستجيب للتغيرات التي يعيشها المجتمع، فقد تمارس إحدى الجامعات كل الجوانب، أو أكثر وقد تمارس غيرها بعض الجوانب وبدرجات متفاوتة كل حسب ظروفها وحاجاتها التنموية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وفيما يلي عرض لأهم هذه المجالات:

1 - الأنشطة الثقافية:

إن الجامعة باعتبارها أعلى مؤسسة ثقافية في المجتمع قادرة على النهوض بالمجتمع من خلال تحديدها لأوضاعه الثقافية والعلمية وتزويده بما يحتاجه في هذا

الجانب⁽¹⁰⁾، من منطلق تنمية المجتمع تنمية متكاملة من جميع النواحي، وعلى أساس من أن المساهمة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة، أصبحت من ضرورات العصر، وباعتبار أن الجامعة تشكل مركزاً للإشعاع العلمي ومن أكثر وسائل المجتمع ثراء وتأثيراً في مجال التثقيف، تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها.

2 - البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية:

تعد البحوث التطبيقية بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية وتستهدف خدمة الإنسان ورفاهيته، كما أنها بحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية، ومثل هذه البحوث غالباً ما تسفر عن تجديدات وابتكارات تقضي على المشكلات وتؤدي بالتالي إلى توثيق العلاقات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

➤ معوقات فعالية دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تواجه

الجامعة العديد من التحديات والمصاعب أثناء قيامها بأداء وظائفها، التي تحد من فاعليتها، وأهمها :

- حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع . حداثة مفهوم تنمية الكلية/ المعهد للمجتمع.

- عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع والبيئة لدى أعضاء هيئة التدريس.

- عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية في تنمية المجتمع والبيئة .

- عدم توزيع الأدوار الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة على الأقسام العلمية بالكلية

- عدم وجود هيئة مكتبية معاونة لوكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- عدم وجود خطة شاملة للكلية لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية⁽¹¹⁾.

خاتمة:

وفي الختام يجب الإشارة إلى ضرورة ألا تقتصر وظيفة الجامعة في بلدان العالم الثالث على البحث والتدريس، ولكن أيضا من أجل نشر الثقافة، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها في نشر الثقافة وخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة بها، ولا يمكن إصلاح الجامعة إلا إذا أسهمت الجامعة في إصلاح المجتمع بشكل عام وقامت كمناورة لتأكيد حرية البحث والتفكير، ولكي يتحقق هذا لابد من توفر الاستقلال والاكتفاء الذاتي والحرية الأكاديمية، لأن غياب هذه الشروط الثلاث يفقد الجامعة دورها.

كما يمثل دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة، ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد، والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة، هذا إلى جانب ما تقدمه الطاقات العلمية الخلاقة لأعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث التطبيقية للمساهمة في حل المشكلات التي تعترض الطاقات الإنتاجية المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع، فإن إصلاح الجامعة يعتبر جزءا لا ينفصل عن إصلاح المجتمع.

المراجع:

- 1) أحمد إسماعيل حجي، التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة، التعليم غير النظامي وتعليم الكبار والأمية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2003.
- 2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، 1980.
- 3) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ط، 1993.
- 4) أسامة فتحي عمارة، معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم، المؤتمر السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي ” التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية ” من 23-24 نوفمبر، 1999، القاهرة، جامعة عين شمس، 1999.
- 5) السيد محمد أحمد ناس، “دور البحث العلمي بالجامعات في التنمية: دراسة مقارنة”، مؤتمر جامعة القاهرة الثاني “دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة” من 1-2 مارس 1997، القاهرة مطبعة جامعة القاهرة، 1998.
- 6) السيد محمد ناس، نهي عبد الكريم: الجامعة والعولمة، الطالب الجامعي بين الإقليمية والعالمية”، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي “رؤية جامعة المستقبل” في الفترة 22-24 ماي 1999.
- 7) أمين منصور، إشكالية التعلم في العالم العربي والإسلامي، الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.